مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة **٧٦٧١**

الجمعة، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جياي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيلتشيف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	السنغال	السيد سيك
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هايكي
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2016/305)

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/342)

1610633 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2016/305)

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/342)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد إرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد عمر هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم للمغرب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/305، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/342، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): معروض عليكم، سيدي الرئيس، تقرير الأمين العام (S/2016/305) عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي يعرض على المجلس التقدم الكبير المحرز في البلد، على مدى الأشهر القليلة الماضية.

وأود اليوم، أن أطلع المجلس على التطورات الرئيسية الحاصلة منذ صدور التقرير. ففي ٣٠ آذار/مارس، أدى فوستين - أرشانج تواديرا اليمين الدستورية رئيسا لجمهورية أفريقيا الوسطى، وقد أنهت تلك الخطوة رسميا المرحلة الانتقالية في البلد. وكان إصدار رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية، المنتهية ولايتها، للدستور الجديد في اليوم ذاته الذي شهد تنصيب الرئيس رمزا قويا للغاية إلى استعادة النظام الدستوري، وشكل معلما هاما بعد أزمة حادة وشاقة استمرت ثلاث سنوات.

ونظم البلد في ٣١ آذار/مارس، وهو اليوم التالي لتنصيب الرئيس تواديرا، الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية. وجرت تلك الانتخابات بسلام في جميع أنحاء البلد، وهو أمر يستحق الإشارة إليه. وتم الإعلان عن النتائج النهائية لهذه الجولة في ٥ نيسان/أبريل، وكانت النتيجة فوز بعض الشخصيات السياسية الرئيسية، بما في ذلك المرشحون الرئاسيون السابقون دولوغيليه، مكاسوا، وزغويلي، بمقاعد في البرلمان. ويتعين تنظيم انتخابات فرعية في نحو ١٠ دوائر انتخابية في البلد نظرا لإبطال النتائج الرسمية للجولة الثانية في تلك الدوائر. وفي غضون ذلك، ستظل المؤسسات الانتقالية المؤقتة مثل المجلس الوطني الانتقالي والمحكمة الدستورية الانتقالية قائمة حتى يتم الانتهاء من العملية التشريعية وتصديق المحكمة على النتائج النهائية لمجمل الانتخابات التشريعية، الأمر الذي ينتظر حدوثه في وقت لاحق من هذا الشهر.

وفي غضون ذلك، تحرك الرئيس تواديرا بسرعة لتشكيل الحكومة الجديدة. وأصدر الرئيس في ١١ نيسان/أبريل، أي يوم الاثنين الماضي، بعد تعيين رئيس الوزراء سارانجي قبل أسبوع أي في ٣ نيسان/أبريل، مرسوما بشأن تشكيل

الحكومة. والحكومة الجديدة أصغر حجما بكثير من سابقتها، وتشمل ٢٣ وزيرا، بينهم أربع نساء. ومن الجدير بالذكر أيضا أن أربعة أعضاء فيها هم من المسلمين. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الحكومة الجديدة تضم أيضا ممثلين عن جميع المقاطعات الـ ١٦ في البلد. وعلى الجانب الآخر، لا تضم الحكومة الجديدة في عضويتها ممثلين للجماعات المسلحة.

وأود الآن أن أشاطركم بعض الانطباعات من زيارتي الأخيرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لحضور تنصيب الرئيس تواديرا بالنيابة عن الأمين العام. دُهشت للغاية مثل كثيرين آخرين لتمسك الرئيس بالقيم الديمقراطية. فقد تعهد علنا، على سبيل المثال، باحترام الدستور الذي صدر حديثا، بما في ذلك تحديد فترة شغل منصب الرئاسة بولايتين. وقد قال بوضوح أيضا إنه على استعداد للعمل بلا كلل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية. وعندما التقيت الرئيس، قال لي إن أولوياته فيما يخص البلد ستتمثل في استعادة الأمن، مع التركيز بشكل خاص على نزع سلاح الجماعات المسلحة. وقال أيضا إن من بين أولوياته تحقيق المصالحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحكم الرشيد. وأكد مجددا بقوة أنه عاقد العزم على مواصلة العمل بشكل وثيق للغاية مع الشركاء الدوليين.

وشاهدت، خلال زيارتي، شخصيا أهمية التقدم الذي أحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى باتجاه حل الخلافات القديمة بين مختلف الطوائف في البلد. وكمثال على ذلك، عندما زرت حي بوينغ في بانغي، وهي منطقة نائية شهدت اقتتالا شرسا حتى وقت قريب جدا بين المسلمين والمسيحيين، مما أسفر عن الكثير من الضرر، حيث أصبت بدهشة كبيرة عندما وجدت أن المسيحيين والمسلمين منخرطون في عملية مصالحة محلية، تشكل نموذجا وتحظى بدعم بعثة الأمم المتحدة. وهذه خطوة إيجابية تستحق الإشارة إليها. وكان سفير الولايات المتحدة أيضا في بانغي في ذلك اليوم، وانضم للمناقشة التي أجريتها مع أبناء الطائفتين في بوينغ.

وإذا جاز لي القول، فإنه مما أثلج صدري للغاية أن أرى إلى أي مدى تغيرت مواقف الطائفتين في غضون بضعة أشهر. وتجارب كهذه، ويمكنني أن أشير إلى العديد منها في البلد، يمكن أن تشكل أساسا لعملية طويلة الأجل للمصالحة. وأعتقد أنها تشير أيضا إلى صمود شعب أفريقيا الوسطى وشعورهم واسع النطاق بأن عليهم العمل بشكل جماعي لتحقيق السلام والوحدة.

وكما قلت في البداية، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى خطت خطوة تاريخية بالغة الأهمية بالنجاح في إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وإذا جاز لي، أود أن أقول إنه في ذلك الجزء من العالم ليس هناك العديد من الانتخابات الرئاسية التي لا يعرف فيها الفائز مقدما. وهناك عدد قليل من الانتخابات التي تجري دون صعوبات أو لا يطعن الخاسر في نتائجها أو حيث تجري العملية الانتقالية بعد الانتخابات بشكل سلس. ولذلك، أعتقد أن الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل نموذجا ممتازا.

ويشير ذلك إلى انتهاء المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة جديدة في البلد.

ويجب على الحكومة الجديدة الآن أن تحقق تقدماً ملموساً لشعب أفريقيا الوسطى لأن التوقعات كبيرة — توقعات إحلال السلام والأمن الدائمين، وببساطة تحسين الظروف المعيشية للناس. وقلت للرئيس إن الأيام المائة الأولى ستكون حاسمة.

وفي جميع مراحل العملية الانتخابية، كان هناك زخم إيجابي أعتقد أننا يجب أن نبني عليه، استناداً إلى المبادئ والاتفاقات التي تم التوصل إليها في أيار/مايو الماضي أثناء انعقاد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية. ومن مسؤولية الحكومة العمل من أجل إرساء السلام والاستقرار الدائمين، مما سيعود بالنفع على جميع المواطنين. ويجب تحقيق تقدم سريع وملموس في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأود أن أسلط الضوء

– إذ أعتقد أن ذلك مهم – على إعادة عدد مرتفع جداً من اللاجئين والمشردين إلى الوطن، الأمر الذي لن يكون سهلاً. بيد أن التوقعات كبيرة، وهذا سيكون مهماً.

وسيكون من المهم أيضاً بدء إصلاحات رئيسية في قطاع الأمن والدفاع، أي فيما يتعلق بمستقبل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ولحفز التنمية الاقتصادية، التي ظلت تمثل مشكلة منذ عقود، يجب توسيع نطاق سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وأفهم أن جميع حكام المقاطعات على رأس عملهم بالفعل في المقاطعات ال ١٦. وأفهم أيضاً أن جميع نواب الحكام تقريباً على رأس عملهم. ومع ذلك، لا بدّ بالتالي من تعزيز ذلك في مختلف الإدارات. ومن الضروري أيضاً تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأمنية الأساسية، وتعزيز السلسلة القضائية والجنائية، وإحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب – وهو عنصر هام للمصالحة الوطنية – وضمان الاحترام الشامل لحقوق الإنسان. وفيما يخص بعثة الأمم المتحدة، فهي ستواصل تقديم دعمها الكامل للحكومة الجديدة بينما تعمل على تحقيق هذه التغييرات.

وكما قلت سابقاً، تم إحراز تقدم كبير خلال السنتين الماضيتين. وعلى الرغم من أن تحديات كبيرة لا تزال قائمة، أعتقد أنه يمكننا أن نتفاءل خيراً بشكل معقول. والمهم الآن هو أن نواصل التركيز على الأولويات الرئيسية. ومن المهم أيضاً أن يعمل مختلف الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى معاً لكفالة أن يكون للتدابير المتخذة أكبر تأثير ممكن. وثمة نافذة فرص مفتوحة أمامنا لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب ألا نسمح بإغلاق هذه النافذة. ولا ينبغي إضاعة الفرصة.

تكلمت للتو عن التطورات الإيجابية؛ والآن يجب أن أذكر الزيادة الكارثية والصادمة تماما في ادعاءات سوء السلوك الجنسي من قبل قوات البعثة والقوات الدولية. وهذا الأمر مدعاة للأسف والفزع الشديدين. وبعض الحالات مروعة ومشينة للغاية. إنها آفة حقيقية. ومن أجل التصدي لتلك الآفة، كما يعلم أعضاء المجلس، أنشأت البعثة نهجاً شفافاً ويركز على الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، سافرت المنسقة الخاصة للأمين العام المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، السيدة جين هول لوت، مؤخراً إلى جمهورية أفريقيا الوسطى للنظر في أفضل السبل لتحسين دعم بعثة الأمم المتحدة.

وفي موازاة ذلك، تحاورنا أنا ونظيري، وكيل الأمين العام للدعم الميداني، السيد أتول كهاري، مع جميع الوحدات والدول التي تساهم بأفراد نظاميين في بعثة الأمم المتحدة. وقد فعلت ذلك شخصياً في بانغي. وقمنا أنا والسيد كهاري بذلك معاً في نيويورك كي نؤكّد، أكثر من أي وقت مضى، على الحاجة الماسة إلى إجراء تحقيق سريع، وبالطبع إيقاع عقوبات رادعة على الجناة ما إن يتم التثبّت من الوقائع. وإننا نقف بثبات مع الضحايا، الذين أظهروا شجاعة في التقدّم والإبلاغ عن الأحداث المذكورة. ونواصل بذل كل جهد ممكن لضمان أن يحصل الضحايا على المساعدة التي يحتاجون إليها، وأن يتم إحقاق العدالة في أسرع وقت ممكن.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر لجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة أننا نضاعف جهودنا حقاً لمعالجة هذه الأحداث غير المقبولة بشدّة. ومن الحتمي أن نبذل كل جهد ممكن لوضع حد لهذه الممارسات التي يرتكبها حفنة من الأفراد. إن أعمالهم تعرّض للشبهات بشكل كلّي صورة ونوعية المساهمات والشجاعة التي أظهرتها الغالبية العظمى من زملائهم. وأنا شخصياً، جنباً إلى جنب مع زملائي، معنيّ بصورة مباشرة وبنشاط بمعالجة هذه المشكلة.

وفي الختام، وكما يعلم أعضاء المجلس، فمن المقرر أن تنتهي ولاية البعثة في ٣٠ نيسان/أبريل. وقد أوصى الأمين العام بتمديد فني للولاية لتمكين الأمانة العامة من التشاور

بشيء من التعمق مع السلطات الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى قبل تقديم توصيات إلى المجلس بشأن الولاية النهائية، والتي ينبغي أن تأخذ الحالة الجديدة بعين الاعتبار إلى أقصى حد ممكن.

كما أود أن أبلغ المجلس بأننا نعتزم العمل عن كثب مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جانب شركائنا الدوليين بغية تحديد ما نسميه أحياناً بالاتفاق. وهذا الاتفاق هو إطار للعمل المشترك سيتم إضفاء الطابع الرسمي عليه بين الأمم المتحدة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها الدوليين، بما في ذلك الجهات المانحة الرئيسية. وتحدثت عن ذلك مع الرئيس تواديرا. وبدا مهتماً جداً، من حيث المبدأ. ولذلك، سنركز على هذا الأمر. وأعتبر ذلك مشروعاً تجريبياً في إطار مجلس الأمن، ولكنه أمر ينبغي، كما هو مأمول، أن يفيد في توطيد أنشطة المجتمع الدولي خلال السنتين المقبلتين أو السنوات الثلاث القادمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التركيز على الأولويات المقبولة. وأعتقد أنه في ظل وجود نقاط مرجعية وإجراء استعراضات دورية، فإن كل أعمال جميع الجهات الفاعلة المعنية في البلد ينبغي أن تصبح أكثر فعالية. وبطبيعة الحال، فإن زملاءنا الذين يعملون على توطيد السلام منخرطون بصورة تامة في هذه العملية، والتي سنستمر فيها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس باسم لجنة بناء السلام بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، على العمل المنجز والجهود المبذولة في الوفاء بولايته. وأود أيضاً أن أشكر السيد إرفي لادسوس على إحاطته الإعلامية الشاملة والمتفائلة موضوعياً بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتود تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تعرب عن ارتياحها. ونؤيد الاستنتاجات التي خلُصت إليها إحاطة السيد لادسوس الإعلامية فيما يتعلق بالإتمام السلمي للانتقال السياسي والعودة إلى النظام الدستوري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبناء على الزخم الإيجابي الذي ولده منتدى بانغي للمصالحة الوطنية، عبّر شعب أفريقيا الوسطى بوضوح وبقوة عن توقه لإحلال السلام والاستقرار، مما أسهم في الانتهاء من المرحلة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، أظهر المرشحون الرئاسيون وطنية ووحدة ولكنهم أظهروا مسؤولية أيضاً بأن أعطوا الأولوية لمصالح الأمة عن طريق الامتثال لمدونة قواعد السلوك وقبول نتائج الانتخابات. وما كانت تلك الانتخابات السلمية ممكنة في ظل الحالة القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى لولا هذه الدينامية، إلى جانب المشاركة القوية لجميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعُد الوطنية والإقليمية والدولية وتنسيقها لجهودها.

وكما ورد في الرسالة المؤرخة ٣ آذار/مارس التي بعثت بها التشكيلة إلى السيد فوستين أرشانج تواديرا لتهنئته على انتخابه، أود أن أؤكد مجددا التزامنا بمواصلة تقديم الدعم الكامل من أجل تهيئة بيئة مواتية لبناء السلام. كما نرحب بتعيين السيد سمبليس سارانجي رئيسا للوزراء في ٤ نيسان/أبريل وبتعيين أعضاء الحكومة الجديدة، الذين يسعدنا أن نشير إلى أن أربعة منهم من النساء، في ١١ نيسان/أبريل.

لقد قطعت جمهورية أفريقيا الوسطى شوطا طويلا منذ الانتكاسة التي شهدتها في عام ٢٠١٣. ومع انتهاء عملية الانتقال السياسي، فإن البلد يمر الآن بمنعطف حاسم، بل وتاريخي ودعمنا الجماعي والحسن التوقيت لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطاتها الجديدة مهم أكثر من أي وقت مضى، إذا كنا نريد ضمان مواصلة تنفيذ أولويات بناء السلام. ويجب أن تكون هذه الأهداف متوائمة بصورة وثيقة مع الأولويات الوطنية التي حددها الرئيس في خطاب تنصيبه، وهي: استعادة الاستقرار على كامل الآراضي الوطنية من خلال تنفيذ عمليات لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني؛ وتعزيز المصالحة والتلاحم الوطنيين؛ وإصلاح نظام المالية العامة والقطاعات الإنتاجية؛ وأخيرا، إصلاح الخدمات العامة في البلد.

وقد وفرت التشكيلة، من جانبها، وبالاشتراك مع المجتمع الدولي، الدعم لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى طوال الفترة الانتقالية وقبلها في التغلب على التحديات الناجمة عن الحالة المتقلبة في البلد. وفي هذا السياق، اضطلعت التشكيلة أيضا بدور رئيسي في دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام في جهودهما الرامية إلى إذكاء وعي المجتمع الدولي بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتحدياتها وفي الدعوة إلى إجراء انتخابات في الوقت المناسب، ولا سيما على صعيد تعبئة الموارد من أجل صندوق التبرعات الانتخابية المشترك. وعلاوة على ذلك، وبخصوص مكافحة الإفلات من العقاب وبالشراكة مع ”جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات“، وهي كيان تابع للأمم المتحدة، أنشأت التشكيلة فريقا مرجعيا يهدف إلى توفير منبر لدعم إعادة بناء النظام الجزائي وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة. وسيتناول الاجتماع المقبل طرائق تعيين القضاة الدوليين للمحكمة الجنائية الخاصة لتمكينها من الشروع في جلساتها.

ومع بدء هذه المرحلة الجديدة والتاريخية، سيتعين على تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تكيف أنشطتها لتتواءم مع الحالة الجديدة وتنفيذها بطريقة تكفل تقديم الدعم المناسب واللازم لتحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في البلد على المدى الطويل. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تستوفي أنشطتها ثلاثة شروط مسبقة ترتبط ببعضها بعضا بشكل وثيق – فهي ينبغي أن تكون عملية المنحى وحسنة التوقيت وأن تتقيد على نحو صارم بالأولويات التي حددتها السلطات الوطنية. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن ننظم عملنا على ثلاث مراحل.

أولا، في الأجل القصير، ينبغي أن نيسر الاستجابة السريعة والمنسقة للتحديات التي تواجه السلطات الجديدة منذ بداية ولايتها، لأننا نعرف أن الناس سيكون لديهم آمال عريضة في تحسين ظروفهم المعيشية. ولذلك، ينبغي أن نركز في دعمنا الجماعي على الجهود التي تتيح للناس أن يروا نتائج فورية لثمار السلام، لا سيما في مجال احتياجاتهم من الخدمات العامة الأساسية. وفي هذا الصدد، ستكفل التشكيلة اتساق وتنسيق مختلف التقييمات للاحتياجات العاجلة والمبادرات التي يقوم أصحاب المصلحة الرئيسيون بتنفيذها حاليا أو تلك التي يخططون لتنفيذها. والهدف من ذلك هو تجنب اتباع نهج مجزأ داخل مجتمع المانحين وبناء زخم إيجابي من أجل عقد مؤتمر ناجح للمانحين مستقبلا.

ثانيا، في الأجل المتوسط، ينبغي أن نواصل ونعزز التنسيق مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل ضمان تنفيذ خطة وطنية للتنمية. والتشكيلة مستعدة أيضا لدعم مختلف أنواع المشاركة المزمعة أو الجارية حاليا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن بين الأمثلة المحددة على ذلك الآليات القائمة على العمل المشترك للأمم المتحدة مع البلد، مثل مشاريع ”الاتفاق العالمي“، أو التقييمات التي تهدف إلى تحديد الأشكال الملائمة من الدعم مثل تقييم الهشاشة الصادر

عن البنك الدولي في عام ٢٠١٤ والذي جرى تحديثه مؤخرا. وعلاوة على ذلك، فإن الجهات المانحة الرئيسية لجمهورية أفريقيا الوسطى منخرطة في مشاريع متعددة، إلى جانب صندوق بناء السلام، والذي وفر للبلد الدعم المالي الحاسم في الوقت المناسب خلال السنوات القليلة الماضية.

ثالثا، في الأجل الطويل، ينبغي لنا أن نكفل تهيئة بيئة سياسية مستقرة وشاملة للجميع من شأنها تعزيز السلام الدائم من خلال جهود فعالة للمصالحة الوطنية تشمل جميع قطاعات المجتمع دون استثناء. وعلى الجبهة الاقتصادية، ينبغي أن ندعم تحديد القطاعات الرئيسية التي يمكن أن تكفل النمو الاقتصادي والانتعاش وتشجع الاستثمار الدولي. وفي هذا الصدد، فإن تجربة لجنة بناء السلام في مجالات من قبيل تعبئة الموارد المحلية يمكن أن تعود بالفائدة على البلد بدرجة كبيرة. وتهدف كل هذه الجهود – على المدى القصير والمتوسط والطويل، إلى دعم إرساء السلام الدائم وتمهيد السبيل للتعمير والتنمية في البلد الذي دمرته أزمة طال أمدها. والحالة الإنسانية ما زالت تبعث على القلق، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وندعو المنظمات الإنسانية إلى مواصلة التدخل لدعم هؤلاء الأشخاص الذين فقدوا كل شيء.

وأعتزم خلال الأسابيع القليلة المقبلة زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى والاجتماع مع أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين الرئيسيين لمواصلة مناقشة هذه المبادرات والبت في أفضل طريقة يمكن بها للتشكيلة دعم تلك الجهود. وبالفعل، فإن الحالات من هذا القبيل هي التي يمكن فيها لدور لجنة بناء السلام أن يسهم إسهاما رئيسيا باعتباره حفازا للمبادرات ومن خلال المساهمة في اتباع نهج متسق ومنسق. وسيتمثل جانب آخر مهم من ولايتنا في كفالة أن تظل جمهورية أفريقيا الوسطى أولوية عليا بالنسبة للمجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن البلد يمر بمنعطف حاسم بالنسبة لمستقبله. فجمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن تصبح قصة نجاح بعد أن فشلت كل المحاولات السابقة في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البلد. وتمثل خطورة الصراع الذي شهده البلد مؤخرا حافزا قويا للمجتمع الدولي لأن يعيد التفكير في انخراطه مع البلد حتى يتسنى طي الصفحة بصورة نهائية.

وأخيرا، ترحب التشكيلة بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2016/305) بشأن التجديد التقني لولاية البعثة. وهذا الاقتراح منطقي في سياق الوضع الحالي للبلد. وكما قال السيد لادسوس للتو، فإنه سيتيح لإدارة عمليات حفظ السلام، التي توشك على إجراء تقييم استراتيجي للبعثة، وقتا كافيا للانخراط التام مع السلطات الجديدة. وكما نعلم جميعا، فإن نجاح أي حل طويل الأمد في حالات ما بعد انتهاء الصراع يتطلب ملكية وطنية قوية. وهذا الأمر يمثل ضرورة مطلقة بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى بقدر ما يتوجب على التشكيلة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي مساعدة البلد في تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد هلال على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.